أثر الجمعية التعاونية في الإصلاح الريفي

للمهندس الزراعي محمد مصطفى أحمد علي

دبلوم معهد الدراسات الاجتماعية
دبلوم الدراسات العليا في المجتمع الريفي

مشاكل الريف — نشأة التعاون — التعاون في مصر — أهداف التعاون — دور الجمعية التعاونية في الريف :

(ا) الخدمات الاقتصادية — نظام الإقراض الزراعي في مصر
(ب) الخدمات الاجتماعية — أولا : الناحية الثقافية — ثانياً : الناحية الصحية — ثالثاً : الخدمات العمرانية — رابعاً : شغل أوقات الفراغ والاحتفال بالأعياد والمهرجانات — خامساً العنصر النسوي — سادساً : أعمال البر والإحسان وبرامج الضمان الاجتماعي — سابعاً : الصلح والتحكيم — ثامناً : مقاومة الحرائق — تاسعاً : علاج المواشي .

تمهيـــد :

في مصر ٤٠٠٠ قرية تتبعها ٢٥,٠٠٠ عزبة ، ونجع ، وكفر . والمزارعون هم سواد الأمة ولا تكون هناك نهضة قوية ، سليمة ثابتة الأركان مالم تشملهم جميعاً ويشتركوا فيها . وفي تعهد مشاكل البيئة الريفية ومعالجتها رفع لشأن الأمة كلها ، وفي إهمالها أو العجز عن معالجتها قضاء على النهضة المنشودة .

مشاكل الريف :

مشاكل الريف تنحصر في ضيق ميدان العمل ، وقلة سبل الارتزاق ، وازدياد ازدحام الريف بأهله ازدياداً مزعجاً ملموساً يوماً بعد يوم في كل قرية ، وفي كل عزبة . ولقد هبط متوسط مساحة الزراعات التي يفلحها المزارع الواحد — مالكا أو مستأجراً أو عاملا — من ٣,٨ أفدنة في سنة ١٩٠٧ إلى ٢,٤ فدان في عام ١٩٤٧ ، كما هبط متوسط أيام العمل في السنة للمزارع الواحد من ٢٣٠ يوماً في سنة ١٩٠٧ إلى ١٤٥ يوماً في سنة ١٩٤٧ ، ونظراً

لأن غلة الأرض لم تتحسن بوجه عام فقد هبط تبعاً لذلك متوسط إنتاج المشتغل بالزراعة وازداد فقراً .

ومن مشاكل الريف أيضاً بعد بيئته عن أسباب الصحة والحياة السليمة ، وتفشى الأمراض الطفيلية وانتشار الجهل والخرافات والعادات السيئة . وتأخر الريف يرجع إلى الفقر والجهل . هذا الجهل الذى جعل أهل الريف يسكنون المساكن القذرة المهملة ، المحرومة من الضوء والشمس المطهرة ، ويفضلون ماء الترع والمصارف على ماء الطلبات . . . الخ .

فإصلاح القرية يعتمد على تجديد الأذهان وتوجيهها نحو العناية الصحية والتدبير المنزلى ، وتعريفها بقواعد العمل الجماعى وأساليبه . وأهل الريف أنفسهم يستطيعون إصلاح حالهم إذا ما غرست فيهم مبادئ أولية ، كحب النظافة ، والنظام ، والاستعداد للتعاون فى رعاية مصالحهم وحسن تدبير مواردهم بحيث يحصلون منها على أكبر نفع ممكن .

وسنبسط فى هذا البحث دور التعاون وأثره فى الإصلاح الريفى .

نشأة التعاون :

النظام التعاونى نشأ منذ أكثر من قرن ، وله مبادئه المتفق عليها بين سائر دول العالم ، وقد انتشرت الجمعيات التعاونية فى سائر الأرجاء . وفى هذا يقول الدكتور فوكيه التعاونى الأشهر الذى كان على رأس قسم التعاون فى مكتب العمل الدولى .

« إن التعاون قد يكون أكثر أنواع النظم انتشاراً من الناحية الجغرافية . والمؤسسات التعاونية لم تتقدم فى البلاد الأوربية فحسب ، بل فى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية ، وفى شمال أفريقيا وجنوبها ، وفى أستراليا ، ونيوزيلنده ونحوها من البلاد التى يعتبرها سكانها امتداداً للبلاد التى يكلمون لغتها ، كما تقدمت فى البلاد ذات الأجناس والثقافات المختلفة » .

التعاون فى مصر :

بدأت الحركة التعاونية فى مصر عام ١٩٠٨ حينما دعا إليها المرحوم عمر لطفى بعد أن عاد من إيطاليا التى درس فيها نظام التسليف ، ونظام التعاون الزراعى

فى الإقراض على يد المسيو لوتزاتى الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا . وظلت الحركة التعاونية تشق طريقها فى مصر بخطى بطيئة حينا ، وأخرى سريعة حتى عام ١٩٢٣ حيث صدر أول قانون للتعاون يمنح الجمعيات التعاونية الشخصية المعنوية ، ويسر لها سبل الإقراض والعمل .

وفى سنة ١٩٢٧ صدر قانون التعاون بدلا من قانون ١٩٢٣ الذى كان مقتصرا على نوع واحد من الجمعيات ، وهو النوع الزراعى ، فانتشر التعاون الاستهلاكى بجوار التعاون الزراعى .

وفى عام ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٥٨ الذى نص على أن للجمعيات التعاونية بشتى أنواعها أن تكون فيما بينها اتحادات تقوم بمهمة التفتيش على أعمال الجمعيات ومراجعة حساباتها وإرشادها ، ومساعدة الأهالى على إنشاء جمعيات تعاونية وبث الروح التعاونية فيهم .

وأخيرا صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ القائم الآن بدلا من القانون السابق ، وذلك لقصور قانون عام ١٩٤٤ عن متابعة تطور التعاون فى مصر ، ولجموده جمودا لا يفسح المجال لأنواع وأوضاع تعاونية جديدة يتحقق عن طريقها هذا الإنعاش . وقد صدر هذا القانون لتحقيق الاتجاه نحو شعبية النظام التعاونى ، ولوضع حد للاستغلال والتحكم والسيطرة فى الجمعيات التعاونية ، بل لإيجاد البناء التعاونى الكامل للحركة التعاونية ، وإنشاء جمعيات مشتركة ، وعامة ، واتحادات إقليمية ونوعية ، والاتحاد العام لجمهورية مصر .

وفيما يلى بيان تفصيلى عن نوع الجمعيات الموجودة فى مصر حتى الآن :

نوع الجمعية	عددها	نوع الجمعية	عددها	نوع الجمعية	عددها
عامة	٣	صياد وأسماك	٥	إصلاح زراعى	١٦٠
مسان	٩٤	تربية المواشى والدواجن	٥	صناعية	٢٢
توفير وتسليف	٢	تشغيل وإصلاح سيارات	٣	تسويق محاصيل	٢٢
إنشاء دور تعليم وطلبة	٣٨٠	خاصة	١١	منزلية	٣٥٦
استصلاح الأراضى واستئجارها	١٢	مقاصف	٣	زراعية	١٩٥٧
				المجموع	٣٠٣٥

ويوجد من الاتحادات التعاونية الآن ٢٤ اتحادا .

أهداف التعاون :

تهدف الحركة التعاونية إلى رفع مستوى أعضائها اجتماعيا عن طريق تحسين أحوالهم اقتصاديا ، وتؤدى هذه الجمعيات خدمات جوهرية فى ميدان الحياة الاقتصادية ، وفى الميدان الاجتماعى ، كما تعمل على إحلال التعاون بين الأفراد والجماعات محل المنافسة ، وتخلق من الأفراد قوة تسعى إلى خدمة المجتمع .

والإصلاح الريفى بمعناه الواسع هو مجموعة إجراءات عامة تغير التركيب الاجتماعى والبنيان الاقتصادى الزراعى للمجتمع الريفى إلى أوضاع أحسن فى اتجاه مرغوب وبشكل متوازن . وتتم خطة الإصلاح الريفى الشاملة عن طريق العمليات الآتية التى يجب أن تنفذ مجتمعة ومتناسقة :

(ا) تنظيم المجتمع الريفى بما يحقق عدالة اجتماعية ، وتنمية اقتصادية للموارد الإنتاجية ، ونهوض اجتماعى ،وتربية شعبية ديمقراطية لسكان القرى .

(ب) مدّ سكان القرى بالمعلومات الفنية الناتجة عن البحوث والدراسات الزراعية والاجتماعية والطبية فى صورة خدمات وإرشادات للاستفادة منها فى حياتهم،اليومية سواء أكان ذلك فى الحقل أم فى المنزل، وبذلك تخرج هذه المعلومات الفنية خصوصاً الزراعية منها من حيز العلم والمعامل إلى ميدان العمل والتطبيق الميدانى .

(ح) العمل الجماعى المنسق ، وذلك بأن يعمل القائمون على تنفيذ البرامج المختلفة للنهوض بالريف من نواحيه المتعددة فى جبهة متناسقة ،سواء فى ذلك العمل الفنى أو الإشراف الإدارى فى المستويات الإدارية المختلفة ، أو فى مستوى الوزارات والهيئات بالعاصمة ، وفى مستوى المديرية، وفى مستوى القرية لأن الإصلاح الريفى عملية شاملة متناسقة لا تمكن تجزئتها .

وإذا أردنا دراسة دور التعاون فى النهوض بالمجتمع الريفى وإصلاحه وجب أن نعلم أن من مبادىء الإصلاح الاجتماعى أن يقتنع الأفراد بحاجتهم إلى الإصلاح ، فتقوم الهيئات المرادة خدمتها وإصلاح حالها اجتماعياً بالبدء فى السعى الأول، وتبذل

الجهد للنهوض بنفسها بعد علاج مشاكلها بنفسها ، وتعبر عن رغبتها فى تحسين حالها بجهدها وتعاونها .

هذه المبادىء التى يقوم عليها الإصلاح الاجتماعى هى نفس الأسس التى يقوم عليها نظام التعاون .

ونحن نعلم أن التعاون نظام مبعثه حاجة الأفراد إلى خدمة مصالحهم الاقتصادية وتحسين أحوالهم الاجتماعية عن طريق الاشتراك الاختيارى المبنى على تبادل المعونة والمساواة بينهم .

وشعاره « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » ، كما أن الفلسفة الديمقراطية الصحيحة أساس لنجاح أى مشروع اجتماعى ، ويظهر ذلك جليا فى الهيئات الإدارية للجمعيات التعاونية وطرق انتخابها والاجتماعات العامة لها .

فالجمعية التعاونية تعتمد على الإدارة الديمقراطية فى جميع أعمالها . وهى سبيل عملى لنشر النظام الديمقراطى بين الأفراد عن طريق ممارستهم لحقوقهم فى جمعيتهم التعاونية ، فهم يتعلمون كيف يختارون الأشخاص الصالحين لعضوية مجلس الإدارة وكيف يلتزمون حدودهم ، ويكونون رجالا مخلصين للخدمة العامة ، ويتعلمون فى الاجتماعات قواعد المناقشة والشجاعة فى إبداء الرأى ، واحترام رأى الغير ، فيصبح الأعضاء مع الوقت أقرب إلى إدراك الأوضاع التعاونية والديمقراطية الصحيحة على وجهها السليم ، ولهذا كان نظام التعاون هو خير الأنظمة التى تمهد لمجتمع ديمقراطى صحيح فى الأوساط الريفية . ولا محل لليأس إذا وجد من بينهم من يشرف عليهم من كبار رجال القرية . ويجب على هؤلاء أن يرشدوهم إذا أخطأوا أو أساءوا التصرف ، فان نظام التعاون إنما وجد لمثل هذا العيب الذى ينبغى العمل على اصلاحه مع الوقت . والاصلاح الاجتماعى دائماً يحتاج لكثير من الوقت والجهد حتى تظهر نتائجه ، وتلمس آثاره .

والنظام التعاونى ليس هدفه تحقيق الأرباح دون نظر إلى الاعتبارات الروحية والمصالح المشتركة بين أعضاء الجمعية ، فهى تقوم على تحقيق الخدمات المادية لأعضائها ، وعن طريق تأدية هذه الخدمات تهدف إلى تكوين رجال يعتمدون على أنفسهم ، ويتبادلون المعونة فيما بينهم ، وسبيلها نشر الإخاء والسلام متوخية

منفعة الجميع على السواء ، سالكة طريق التطور والتدرج متجنبة العنف والكفاح بين الطبقات .

وخدمات الجمعية لا تقتصر على فرد معين أو طبقة معينة ، بل يستفيد منها كل فرد فى المجتمع ، ويتساوى العضو مع أخيه فى الحقوق والواجبات مهما اختلفت المساهمة المادية فى رأس المال . ولكل عضو صوت واحد ، والأساس هو العضوية لا رأس المال .

والتعاونى يتعلم روح المثابرة وطريقة التفكير المنطقى المستنير ، غير المتحيز . ويتعلم أن أساس كل نجاح هو الاعتماد على النفس وعدم التواكل وإلقاء العبء على الغير .

وقد قال الدكتور فوكيه : « إن الغرض الأول من الجمعية التعاونية هو تحسين المكانة الاقتصادية لأعضائها ، ولكنها تحقق غرضاً أسمى من هذا بوسائلها ومبادئها وما تتطلبه من صفات فى أعضائها ، أو تنمية هذه الصفات فيهم . والهدف الأسمى للتعاون هو تكوين رجال يتحلون بفضيلة الاعتماد على النفس وتبادل المعونة ليبلغ كل منهم مستوى الحياة الاجتماعية الجديرة بالإنسان .

والجمعيات تخصص جزءاً من أرباحها كل عام للمعونة الاجتماعية . ويقرر مجلس الإدارة أوجه صرف هذه المعونة فى ترقية شئون المنطقة . ومن هذا يشعر القائمون بإدارة هذه الجمعية أنهم رجال يمثلون سائر الأعضاء فى القيام بكافة مايعود على الجميع من خير مادى أو إصلاح اجتماعى . ولعل نمو هذا الشعور بين فريق من أهالى القرية هو النواة التى تؤدى إلى ظهور القادة فى الأوساط الريفية بغض النظر عن ضآلة الموارد التى تخصصها الجمعيات من أرباحها للخدمات العامة فى مناطقها .

وكلما زاد نشاط الجمعية وأدت رسالتها الاقتصادية على أكمل وجه كلما زاد ربحها ، وبالتالى زاد مايخصص للمعونة الاجتماعية فتتوسع فى خدماتها .

والجمعية التعاونية يمكن بواسطتها تقبل كل إصلاح تصل له الدولة أو أى هيئة تنشأ لتأدية الخدمات العامة فى الريف . فمن الصعب أن تتصل الدولة بالأفراد ،

ولكن من السهل الإتصال بهم عن طريق جمعيتهم، لهذا تعتمد الحكومة والهيئات على الجمعية التعاونية فى تنفيذ وسائل الاصلاح .

وتعبر الجمعية عن حقيقة شعور الأفراد عند الحاجة لأى نوع من أنواع الاصلاح ، فهى تنير السبل أمام جميع الهيئات التى تسعى لوضع سياسة الإصلاح على أساس من الواقع ومدى شعور الأهالى أنفسهم بالحاجة اليه .

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن قواعد الإصلاح الاجتماعى تتفق كل الاتفاق مع مبادىء التعاون من كافة النواحى .

دور الجمعية التعاونية فى الريف

الخدمات الاقتصادية :

لا يتناسب مستوى الدخل الزراعى النقدى القومى ولا توزيعه مع ما يجب لأغلب السكان الزراعيين من مستوى حياة لائق ، ويظهر ذلك جليا إذا عرفنا أن تقديرات الدخل الفردى السنوى لنحو ٩٥٪ من مجموع الأسر الزراعية ـ وهى أسر طبقة صغار الفلاحين ، وهم طبقة العمال الزراعيين الأجراء وغير الأجراء وأصحاب المزارع الضئيلة التى تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة ـ تقل عن ١٠ ج فى السنة . وضآلة مثل هذا الرقم لا يدعو إلى مزيد من التدليل ، لأن أقل من جنيه واحد فى الشهر لا يمكن أن يكفى لمعيشة أى إنسان فى العالم المتحضر . وهذا الانخفاض الشديد فى الدخل الفردى يرجع للأسباب الآتية :

١ ـــ قلة الدخل النقدى القومى .
٢ ـــ سوء توزيع الدخل النقدى القومى بين السكان الزراعيين .
٣ ـــ ارتفاع الإيجارات وهبوط الأجور .
٤ ـــ صغر حيازات أصحاب المزارع الضئيلة .

لهذا قامت الجمعيات التعاونية لتحقيق أغراض اقتصادية لأعضائها . وهذه الخدمات المادية تؤثر تأثيرا مباشرا على الإصلاح الاجتماعى من ناحيتين :

١ ـــ كل مايعود على الأعضاء من فوائد مادية بسبب خفض نفقات الإنتاج ، أوزيادة الدخل، أوفتح أبواب العمل أمامهم ـ يؤدى إلى رفع المستوى

الاقتصادى ، وبالتالى يؤدى إلى تحسين أحوالهم الاجتماعية .

٢ — بعض ما يتوافر من أرباح كل عام يوجه إلى الخدمات الاجتماعية المباشرة التى تؤديها الجمعيات لصالح أعضائها ، وترقية شئون المنطقة التى تقوم منها الجمعية . وتنظيم الاقتصاد الزراعى المصرى لا يهدف إلى نتائج اقتصادية فحسب ، بل هو إجراء أساسى لتحسين التركيب الاجتماعى فى الريف ، نظرا لما للأرض والنشاط الزراعى من دور فعال فى تشكيل الحياة الاجتماعية ، وتحديد العلاقات الاجتماعية بين سكان الريف ، فإنه فضلا عن زيادة الإنتاج الزراعى وتحسين توزيع الدخل بين فئات المشتغلين بالزراعة فإن التنمية الاقتصادية للزراعة تحقق العدالة الاجتماعية بتقليل الفوارق البعيدة فى الدخل بين الطبقات الاجتماعية فى الريف .

والإصلاح الريفى يجب أن يشتمل على زيادة الكفاية الإنتاجية فى الزراعة ، وتحسين وسائل استغلال موارد الإنتاج الزراعى ، لأن فى ذلك ارتفاعا وانتعاشا فى الدخل القومى ومن ثم تزيد القوة الشرائية لسكان الريف ، لأنه كلما زاد دخل الفلاح زادت قوته الشرائية ، فتتسع بذلك طاقة الشراء من المنتجات الصناعية كالأقمشة والأحذية والصابون وغيرها ، كما أن زيادة دخل الفلاح تزيد من إقباله على الخدمات العامة لاستخدام السكة الحديد ، والسيارات العامة ، وخدمات المحامين والأطباء .

ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى ١٩٥٧ جمعية بخلاف جمعيات الإصلاح الزراعى البالغ عددها ١٦٠ جمعية . وأغلب الجمعيات التعاونية الزراعية من النوع المتعدد الأغراض ، وقد ثبت أن هذا النوع هو أفضل الأنواع ، لأن مثل هذه الجمعية تكون أقدر على سد احتياجات كثيرة للأهالى ، وتتهيأ أمامها فرص أكثر للنجاح ، لما تتصف به أعمالها من الاتساع وقلة التكاليف .

وقد استعرض هذا الموضوع فى حلقة الدراسات الاجتماعية التى عقدت فى مصر عام ١٩٥٠ ، وانتهت فيه إلى التوصية الآتية :

« يفضل قيام جمعيات تعاونية ريفية على أساس تعدد الأعمال بقصد توفير

نفقات الإدارة واستخدام قوى القيادة المحلية بكفاية تامة . ولا يجوز تأسيس جمعيات متعددة الأغراض إلا فى حدود الشرطين الآتيين :

(ا) أن يكون لجميع الأعضاء فى جمعيتهم مصلحة مشتركة فى جميع أعمالها .

(ب) ألا تتعارض الأعمال ولا يعطل بعضها بعضا .

والجمعيات التعاونية فى قرانا المصرية غالباً ما تقصر دائرة نشاطها على قرية واحدة . وقد استعرض هذا الموضوع أيضاً فى حلقة الدراسات الاجتماعية السابق ذكرها وانتهت فى شأنه إلى ما يلى :

كلما اتسعت مناطق عمل الجمعيات التعاونية تعذر تعرف الأعضاء بعضهم إلى بعض ، وضعفت الرقابة من جانب إدارة الجمعيات ، وقل الاهتمام بترقية النواحى الاجتماعية ، نظراً لتعارض المصالح ، ولذلك أوصت اللجنة بأن تكون منطقة الجمعية ضيقة بقدر الإمكان ، فلا تتعدى قرية مثلا حتى تتاح فرصة الرقابة الداخلية على أعمال الجمعية ، ونشر الثقافة التعاونية ، وتحسين الأحوال الاجتماعية فى منطقة الجمعية بوجه عام .

والجمعيات التعاونية المصرية وإن قامت على أوضاع سليمة تتفق مع ما تقضى به النظريات التعاونية إلا أنها لم تحقق أغراضها ، فقد كانت جهودها محصورة فى عمليات الوساطة لتقديم القروض من بنك التسليف الزراعى والتعاونى للأعضاء سواء أكانت عينية أم نقدية ، وفى توريد الأسمدة والتقاوى بالنقد، ومواد التموين وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى . أما عدد الجمعيات التى طرقت الميادين الأخرى كبيع الحاصلات التى ينتجها أعضاؤها أو إقامة الصناعات الزراعية أو استعمال الآلات الزراعية فقد كان عددها قليلا ، وذلك لأن مثل هذه الجمعيات كجمعيات بيع المحاصيل تحتاج لدراية وخبرة فنية وإدراك لحاجة الأسواق ، وإلى نظم إدارية وفنية وثقة من جانب الأعضاء ، ولهذا كان على الحكومة أن تساعد هذه الجمعيات فى مراحلها الأولى، وتقديم المعونة المالية والفنية، وإعارتها الموظفين المختصين فى هذه الأعمال ، وعلى هذه الجمعيات إنشاء المخازن الصالحة لمحصولاتها وتعبئتها ونقلها ، بل عليها أيضا إنشاء المصانع ، كمصانع المربات والشربات، والخضر والفاكهة المحفوظة ومنتجات الألبان ، وكلها صناعات ترفع

من دخل المزارع وتحقق له الفائدة الكاملة من إنتاجه الزراعى . وقد وجد فى مصر نوع من الجمعيات هى جمعيات استئجار الأراضى الحكومية أو الهيئات العامه ،وإعادة تأجيرها لصغار المزارعين بأضعاف الإيجار .

والجمعية التعاونية فى القرية يمكنها القيام بمقاومة الآفات الزراعية ومساعدة أعضائها على زيادة ثروتهم الحيوانية ، ومدهم بالسلالات الجيدة منها ، وتمكينهم من ادخال التحسينات المختلفة على الأراضى الزراعية ، ووسائل ريها وصرفها ، وتمكينهم من استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة بأقل التكاليف ، وتحسين السكن فى الريف ، والعناية باصلاح المنازل القائمة فى القرى ، والقيام بأنواع التأمين الزراعى المختلف .

نظام الإقراض الزراعى فى مصر :

أنشىء بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبدأ بإقراض صغار الزراعيين الملايين من الجنيهات فى شكل قروض قصيرة الأجل كان يتولاها أو ينظمها المرابون والتجار فى القرى قبل وجود هذا البنك . وهذا النظام أضر ضرراً بالغا بنظام الإقراض التعاونى لصغار المزارعين ، لأنه صرف أنظارهم عن الجمعيات التى أنشئت فى القرى للحصول على حاجتهم من هذه القروض .

والإقراض التعاونى يفضل هذا النظام ، لأنه يقوم على أساس مراقبة العضو المقترض بواسطة جمعيته للتحقق من استعمال القروض فى الغرض الذى اقترضت من أجله ، كما أن أعمال التوفير التى يجب أن تلازم أعمال الإقراض فى الجمعيات التعاونية هى إحدى الوسائل التى تمكن المزارع الصغير من توفير بعض ماله إلى حين الحاجة إليه ، وهو ما لا يمكن أن يسعى لتحقيقه البنك .

ونظراً لأن البنك يحرم التعامل مع كبار المزارعين معاملات فردية فى سلف لتغطية نفقات الزراعة ورهن المحاصيل ، فقد لجأ هؤلاء الكبار إلى التحايل بإنشاء جمعيات تعاونية لاتخاذها تكئة للاقتراض من البنك ، ولما بحث هذا الموضوع فى حلقة الدراسات أوصت اللجنة بما يأتى :

«لابد للجمعيات التعاونية من مصدر للمال تسد به حاجتها وحاجة أعضائها ، وخير

وسيلة لذلك هى المـــال الذى يتجمع من الجمعيات التعاونية نفسها . ونظراً لأن المصارف الزراعية التى يكون رأس مالها حكوميا أو نصف حكومى لاتسهل تمويل الحركة التعاونية بالطريقة المثلى، وكثيرا ما يعود التسليف بواسطة المصرف الزراعى على الحركة التعاونية بالوبال ، فإن اللجنة ترى ما يأتى :

١ ـــ أن ينحصر عمل المصارف الزراعية فى التسليف الزراعى للافراد لآجال طويلة أو متوسطة .

٢ ـــ أن يكون التسليف لأجل قصير محصوراً فى الجمعيات التعاونية .

٣ ـــ أن يوجد مصرف تعـــاونى تموله الجمعيات التعاونية بمالها الخاص مع مساعدة الحكومة فى بادىء أمره حتى لايتعامل إلامع الجمعيات التعاونية.

٤ ـــ أن يحتم على الجمعيات التعاونية للتسليف أن تقوم بتنشيط أعمال التوفير لأعضائها .

٥ ـــ أن تقوم الجمعيات التعاونية التى يكون عملها الوحيد التسليف والتوفير على أساس المسئولية المطلقة .

ومما لاريب فيه أنه إذا أصبحت القروض القصيرة الأجل محصورة فى الجمعيات التعاونية فإن عدد الجمعيات التعاونية فى القرى سيتضاعف ويزداد عدد أعضائها ، وتصبح لها مكانة كبيرة فى نفوس الأهالى ، ويلمسون فائدتها فى مختلف الأغراض التى ترفع من مستواهم الاقتصادى ، وتعمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية .

ومن الأسباب التى تحول دون استفادة الأهالى جميعاً بخدمات الجمعيات التعاونية فى القرى المصرية أن الكثير منهم لايجدون متسعاً من الرزق، ومنهم من ينخفض مستوى معيشته عن حد الكفاف ، ذلك أن التعاون نظام يقوم على أساس تبادل المعونة بين الأعضاء فى الجمعية التعاونية الواحدة ، أى أنه يخدم من يستطيعون معاونة أنفسهم عن طريق تبادل المعونة مع غيرهم ، فإذا كانت هناك نسبة كبيرة من الأهالى فى مستوى اقتصادى لا يكاد يصل إلى حد الكفاف فلا مفر من أن يعجز النظام التعاونى عن الوصول إلى خدمة هذه الطبقات بطريقة سريعة فعالة، وسيكون انتشار الجمعيات التعاونية فى القرى المصرية محدوداً إلى أن تتمكن الدولة وغيرها

من الهيئات من زيادة الثروة القومية للبلاد عن طريق التوسع فى الصناعة والزراعة حتى يقل عدد المتعطلين أو شبه المتعطلين فى الريف، وهم الذين تكتظ بهم المناطق الريفية ويزيد عددهم على ماتحتاج إليه مساحة الأراضى المنزرعة من سواعد لفلاحتها.

الخدمات الاجتماعية :

يقول السير مالكولم دارلنج : « تعتبر الخدمة الاجتماعية عن طريق التعاون هى الهدف الرئيسى الثالث الذى تسعى إلى تحقيقه ونشره مؤسسة هوارس بلانكت التعاونية . بل لعل الغرض الرئيسى الذى تهدف اليه الحركة التعاونية عموما هو تحسين حال المعيشة برفع مستواها خصوصاً فى الريف حيث يسكن ويعمل أكثر من نصف سكان العالم » .

والقوانين التعاونية التى صدرت فى مصر فى السنوات ١٩٢٣ ، ٢٧ ، ٤٤ ، ١٩٥٦ نصت على ضرورة اقتطاع جزء من الفائض وتخصيصه لترقية شئون المنطقة التى بها مقر الجمعية مادياً واجتماعيا . وقد بدت العناية بالناحية الاجتماعية فى قانون رقم ٣١٧ لسنه ١٩٥٦ الذى أوجب إضافة كافة الأرباح ، على أن يخصص جزء منها ينص عليه نظام الجمعية لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها من الناحية المادية والاجتماعية بحيث لا يقل عن ١٠٪ من الفائض .

وتهدف الاعتبارات الاجتماعية إلى :

١ — تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعى ، وذلك بتقريب المسافة الاجتماعية بين الطبقات فى المجتمع الريفى ، وبتقليل الشعور بالسخط بين الطبقات الفقيرة من سكان الريف .

٢ — تحسين العلاقات الاجتماعية بين سكان الريف ، وإزالة أسباب الخلاف بينهم ، وتهيئة الظروف التى توفر الأمن والطمأنينة بين عائلات الريف .

٣ — المشاركة الاجتماعية : بمنح سكان الريف الحقوق والفرص كى يساهموا فى إصلاح مجتمعهم المحلى بصور مختلفة .

٤ — تقليل التفاوت البعيد والتباين الكبير فى مظاهر الحضارة والمدنية بين الريف والحضر ، وبين القرى والمدن .

وقد أدى إهمال الريف فى الماضى إلى ابتعاد أعيان الريف عن قراهم ، وإقامتهم فى القاهرة ، كما زهد الشبان المتعلمون فى العمل بالقرى ، وهذا ماقضى على وجود قيادة محلية مستنيرة متعلمة .

ولقد تكونت لجان اجتماعية من أعضاء مجالس الادارة لتحقيق الخدمات العامة ، وهى تقوم بدراسة المشروعات وما تتطلبه من تكاليف على قدر ما تتسع له مخصصات الجمعية التعاونية ، وما تمكن استفادته من معونة الأهالى أو الحكومة .

ويمكن للجمعيات فى الريف أن توجه نشاطها إلى النواحى الآتية :

أولا — الناحية الثقافية :

من المعلوم أن أرقى الدول الآن هى أعلاها دخلا فرديا ونفقة تعليمية فردية .(١) كما أن صعود الدخل الفردى يعقب غالبا ارتفاع النفقة التعليمية الفردية . وبعبارة أخرى يوجد تلازم إيجابى بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الفردى ، فبارتفاع الأول يرتفع الثانى ، كما أن هناك تلازما سلبيا بين الأمية والجهل الفردى ، فهبوط نسبة الأمية يلازمها فى الغالب صعود الدخل الفردى .

وأغلب السكان الريفيين أميون لا يعرفون القراءة والكتابة . وهذا أخطر دركات الجهل . ولا تمكن مقاومة الجهل إلا بالتعليم الذى لا يقتصر على الصغار وحدهم ، بل يجب أن يشمل الكبار . وهذه المشكلة ليست هينة ، فتعليم هؤلاء لا يقتصر على القراءة والكتابة ، بل يتناول تثقيفهم وتحريرهم من ضروب الجهل الأخرى . والكبار هم الفئة التى يلزم الاسراع بتحريرها من قيود الأفق الضيق والميول العدوانية ، والعادات السخيفة ، والتقاليد البالية حتى يصيروا أحرارا فى أمة تسعى للنهوض . ومن المعلوم أن تثقيف الكبار ييسر تعليم الصغار .

ونظام التعاون من الأنظمة الاقتصادية التى تعمل على تحقيق أغراضها بوسائل التعليم ، فهو يسير جنبا إلى جنب مع مقدار ما يصيبه المجتمع الريفى

---

(١) الدكتور محمد منير الزلاقى : معالم رئيسية فى الذوال المجتمعى الريفى المصرى ١٩٥٦ الإسكندرية .

من قدر فى التعليم ، فكلما ارتفع مستوى المعرفة بين الأهالى وقويت مداركهم واتسع أفق تفكيرهم كلما رسخ إيمانهم بنظام الحركة التعاونية . وقويت الجمعيات على التوسع فى خدماتها لهم . ولا شك أن الجمعيات التعاونية فى مصر لا زالت متأثرة بتفشى الأمية والجهل فى الأوساط الريفية ، لهذا يقع على عاتق الجمعيات التعاونية بذل الجهود لنشر التعليم فى مناطقها .

وعن طريق التعليم يمكن رفع مستوى أعضاء الجمعيات وكفايتهم ومقدرتهم على خدمة أنفسهم ، ومجال الخدمة فى الناحية الثقافية متسع اتساعا كبيرا :

(ا) فيمكن للجمعية أن تكافح الأمية بين أعضائها أو بين الأفراد فى منطقة عملها ، وذلك بفتح فصول ليلية لتعليم الأميين القراءة والكتابة ، وقد أعانت الحكومة هذه الفصول ومنحت الجمعيات إعانة قدرها جنيه مصرى يدفع منه ٧٥ قرشا عن كل دارس عند اعتماد المكتب وافتتاحه ، ثم ٢٥ قرشا عن كل دارس ينجح فى الامتحان الذى تعقده إدارة مكافحة الأمية فى نهاية السنة . كما قامت بعض الجمعيات بفتح فصول لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادىء القراءة والكتابة .

(ب) نظرا لأن التعليم العام أصبح مجانيا فقد قامت بعض الجمعيات بتقديم مبان للوزارة صالحة للتعليم .

(حـ) أنشأت بعض الجمعيات مكتبات عامة ، لإشباع رغبة حب الاطلاع وتوسيع المدارك وتقويم الأخلاق ، وذلك فى الأندية الريفية أو فى حجرة من حجرها أو فى مكان متبرع به ، أو مكان يستأجر .

(د) قامت بعض الجمعيات بتنظيم محاضرات عامة وعملت على مقاومة البدع والخرافات . فالخرافات سبب لعادات وأعمال صحية واجتماعية غير لائقة ، والعقلية التى تسيطر عليها الخرافات تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى والصحى والاجتماعى .

وتهدف الجمعية من محاضراتها إلى إزالة سوء فهم التعاليم الدينية ، فإن الدين قد طغى على التفكير السليم . فأصبح هو المقياس الأعظم ، والشرح الأوفى ، والمرجع أو الواسطة العامة لكل عمل

ولكل تفكير ، فنسبة الوفيات العالية بين الأطفال هى مشيئة الله . . . والصبر على الشدائد والرضوخ لها أمر مستحب ، لأن الله مع الصابرين . . . والقناعة كنز لا يفنى . . .

والتعاليم الدينية متغلغلة فى الريف ومفهومة فهماً خاطئاً كان له أسوأ الأثر على عقلية ذلك الوسط الجاهل . فانتفى الفلاح منها ما طاب له وانتهى به الأمر إلى فهم الدين على غير معناه الحقيقى فلم يزدد به نوراً ، بل ازداد ظلاما وتخلفا عن ركب الحضارة والتقدم .

وليكن الهدف من المحاضرات هو أن الدين أداة لرفع مستوى الريف وإصلاحه ، وليستخدمه المصلحون الاجتماعيون لا بترديد الآيات القرآنية التى تبرر عملهم الاصلاحى ، بل بتعديل طريقة نشر هذه التعاليم الدينية واصلاح الثقافة الدينية العامة ، وجعلها ملائمة للعصر الحديث . فالدين أداة ثمينة لا يجوز تركها لشعب جاهل يلهو بها حسب أهوائه ، وفى حدود تفكيره الضيق .

كذلك يجب أن تكون من أهداف هـــذه المحاضرات محاربة التبذير الاجتماعى ، فالكرم والضيافة ابرز صفات العرب ، والمبالغة فى تقدير قيمـــة الكرم والضيافة يجر الفلاح إلى الخراب والوقوع تحت رحمة المرابين ، فعلى الجمعيات أن تتبع خطة تعالج الاسراف فى الحفلات ، لأنه يتنافى مع مبدأ التوفير .

(هـ) قيـــام الجمعيات بتنظيم رحلات مفيدة لأعضائها كزيارة أهل الريف لمعالم القاهرة ، وكزيارة المتاحف والآثار والحدائق .

وقد تناولت حلقة الدراسات الاجتماعية هذا الموضوع وأوصت اللجنة بما يأتى :

١ — وجوب اهتمام المصالح التعاونية والحكومية بتهيئة وسائل التدريب الكافى لموظفيها أثناء الخدمة عن طريق الاجتماعات الدورية ، بإيفاد البعثات إلى البلاد الأخرى للوقوف على ما وصلت إليه الحركة التعاونية فيها ، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على المجلات والنشرات

التى تصدرها المؤسسات التعاونية الدولية وغيرها .

٢ — إصدار المجلات والنشرات والقيام بجميع أعمال الرعاية من أجل نشر الفكرة التعاونية وتعليم المزارعين الأصول والمبادىء التعاونية ،

٣ — إدخال موضوع التعاون فى مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة مع تشجيع قيام الجمعيات المدرسية .

٤ — التوسع فى برامج الدراسة التعاونية فى الكليات الجامعية .

(و) التعاون مع مدرسى مدارس القرية واستخدام فصول المدرسة فى نشر الثقافة والوعى الجماعى السليم . وفى هذا الموضوع جاء فى تقرير لجنة السنوات الخمس التى ألفت عام ١٩٥٣ المنشور فى الجزء الأول من البرنامج الاجتماعى صفحة ٤٠ ما يأتى :

وجدير بالملاحظة والتأمل أن فى كل قرية مدرسة وعدداً من المدرسين ولا يعقل أن يقتصر نشاط هذا الجهاز الضخم التابع لوزارة التربية والتعليم والمنتشرة أجزاؤه فى أنحاء الريف على مجرد تعليم التلاميذ فى الفصول ، بل يجب أن يشترك اشتراكا فعلياً فى نشر الثقافة الاجتماعية والوعى الجماعى السليم وتوفير الإرشاد اللازم لأهل القرية فى مختلف النواحى الأدبية والصحية والاقتصادية .

فمن حيث المنشآت تستخدم المدارس وأفنيتها فى غير أوقات التدريس « الحجر للاجتماعات والندوات ، والأفنية للألعاب الرياضية » مالم يوجد فى القرية مكان أنسب لتنظيمها . صحيح إن هذه الأبنية والأفنية صغيرة وقديمة ، وأغلبها لا تتوافر فيه وسائل الراحة والنظافة ولا تكاد تتميز عن مستوى المنازل العادية فى القرية ، لكنها على كل حال أحسن من لاشىء انتظاراً لليوم الذى تستطيع فيه مؤسسة أبنية التعليم أن تنشر بالقطر المدارس الحديثة ، وبهذه المناسبة توصى اللجنة أن يسرع فى الاتفاق مع هذه المؤسسة على أن يشمل تصميم المدارس حجرة أو حجرتين (أو أكثر حسب الحاجة) يمكن تخصيصها للارشاد الاجتماعى والصحى والزراعى وبعض الخدمات التى تؤديها الوزارات الأخرى علاوة على القاعة أو الفصل الكبير الذى يمكن استخدامه للاجتماعات الكبيرة فى غير مواعيد الدراسة .

ثانياً — الناحية الصحية :

يعتز الانسان كثيراً (١) بحياته لما فيها من ملاذ ومشاق، ويخاف كل الخوف من فقدانها . وقصر الحياة يكون غالباً بفعل الأمراض . والأمراض سببها انحطاط المستوى الصحى الراجع إلى انحطاط العمليات الصحية العامة ووسائل الرعاية الصحية وقائية كانت أو علاجية، أما أسباب ذلك فترجع إلى :

١ — جهل سكان القرى بطبيعة الأمراض ومسبباتها ونتائجها ووسائل الوقاية منها ، وطرق علاجها وعدم إدراكهم ارتباط هذه الأمراض بمصادر الميـــاه التى يستعملونها ، ووسـائل تصريف الفضلات وأكـوام السماد والبرك والمستنقعات .

٢ — ذيوع الروح الانفرادية بين أفراد القرية أو أسرها ، وانعدام الروح التضامنية فيها يختص بالمرافق العامة للقرية .

٣ — انعدام أو ندرة الهيئات الحكومية التى تنصح القرويين أو ترغمهم على وقاية أنفسهم بمراعاة أساليب المعيشة الصحية .

٤ — ارتفاع تكاليف إقامة مثل هذه المرافق بالنسبة للفرد والأسرة ، والقرية والدولة . ولقد كان من أضرار شرب الفلاح مياه الترع وقنوات الصرف انتشار أمراض البلهارسيا والانكلستوما والأمراض المعدية والطفيلية الأخرى فى الريف .

والجدول الآتى يبين نسبة الأمراض المنتشرة بسبب موارد المياه :

نوع المرض	نسبة المصابين من السكان
بلهارسيا	٧٥٪
انكلستوما	٥٩٪
ديدان معوية	٥٠٪

(١) الدكتور محمد منير الزلاقى : معالم رئيسية فى الذوال المجتمعى الريفى المصرى ١٩٥٦ الإسكندرية .
(٢ الفلاحة)

وكان انتشار هذه الأمراض عاملا قويا فى ضعف صحة الفلاح وقلة إنتاجه كما يتضح من الجدول الآتى :

الدولة	الوحدات الدولية	الدولة	الوحدات الدولية
مصر	٩٠	انجلترا	٤٧٥
العراق	٩٣	ألمانيا	٤٩٠
سوريا ولبنان	٩٨	هولندا	٥٥٩
تركيا	١٠٩	الولايات المتحدة	٦٦١
قبرص	١٤٣	الأرجنتين	١٢٣٣
فلسطين	٢٥٢	استراليا	١٥٢٤
فرنسا	٤١٥	نيوزيلندا	٢٤٤٤

لكل هذا تناول نشاط الجمعيات التعاونية الوسائل الوقائية والوسائل العلاجية ، فالخدمات الوقائية يمكن اتباعها بالأساليب الآتية :

١ — إنشاء طلبات ارتوازيه لمياه الشرب النقية .

٢ — نشر الأرشادات الصحية والعمل على إزالة أكوام السباخ من الطرقات وأرشاد الأهالى إلى نظافة البيوت والأجسام والملابس .

٣ — شراء المساحيق المبيدة للحشرات .

٤ — ردم البرك والمستنقعات .

٥ — الدعوة إلى منع الاستحمام فى الترع وإنشاء مغاسل وحمامات عامة .

٦ — إرشاد الأهالى إلى ضرر التبرز فى الحقول والشوارع ، وبناء مراحيض صحية كمراحيض روكفلر، أما الخدمات العلاجية فتنحصر فيما يأتى :

١ — عمل صناديق الإسعاف ، بأن تضع الجمعية صندوقا يحوى الأدوية الضرورية ويعهد به إلى من يمكن الاعتماد عليه من الأعضاء أو من أهل القرية .

٢ — اتفاق الجمعية مع أحد الأطباء على زيارتها مرة أو مرتين فى الأسبوع، على أن توفر له المسكان الملائم ، ويتناول أجره من الجمعية فى مقابل رسوم زهيدة تحصل من المرضى .

ثالثا — الخدمات العمرانية :

يمكن الاعتماد على الجمعيات التعاونية كوسيلة فعالة من وسائل تحسين السكن فى الريف ، وذلك بإصلاح المنازل القائمة فى القرى ، أو بإنشاء الجديد منها ، وكذلك بإيجاد المساكن الصالحة للعمال الزراعيين فى العزب الخاصة ، والعناية بكافة ما يتبع القرى والعزب من مرافق .

ولاشك أنه سيترتب على حل مشكلة السكن بالريف رفع المستوى الانسانى للفلاحين الذين يعيشون بدرجة بدائية فى مساكن غير صالحة ، وبغير هذا لا يمكن النهوض بالحياة الاجتماعية فى الريف على الوجه المنشود . والجمعيات التعاونية هى خير أداة موصلة إلى هذه الغاية إذا لقيت من الحكومة ما هى جديرة به من المعونة المالية والفنية .

وتستطيع الجمعية القيام بخدمات عمرانية تحقق بها مصالح الأعضاء وجعل الحياة فى الريف رغدة ، وذلك باتباع الأساليب الآتية :

١ — السعى لدى السلطات المختصة فى استكمال المرافق القروية مثل ايجاد مجلس قروى ، أو مكتب بريد ، أو توفير سبل المواصلات لربط القرية بالمدينة المجاورة .

٢ — العمل على إصلاح الجسور وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوسيعها ، وإصلاح دورات المياه الموجودة أو انشائها وترميم المنازل المتداعية .

٣ — إقامة كبار أو شون ومخازن أو أسواق عامة وإصلاح المساجد وإنشاء المتنزهات .

٤ — نقل المدافن التى بجوار المساكن .

٥ — إنارة القرية ليلا .

رابعا — شغل أوقات الفراغ والاحتفال بالأعياد والمهرجانات :

البيئة القروية فى مصر لا تزال بدائية من الناحية اللهوية . فالقرية المصرية تئن من الفاقة اللهوية وخاصة اللهو الجماعى الاجتماعى والرياضى للصغار والكبار على السواء ، مع ما لهذا النوع من أثر بعيد فى ايقاظ وتدعيم المشاعر التضامنية التى تنقص القرويين . وفى القضاء على الروح القروية التى ولدت الحنق والريبة ، والحسد والتنازع ، والقطيعة ، والمشاجرة لأتفه الأسباب ، وغير ذلك من الأخلاق السيئة التى ترجع إلى ضآلة أو نعدام الحياة الجماعية المنظمة فى الصغر ، وفى مقدمتها ضروب اللهو الفريق المنظم ، وما ذلك إلا لانعدام وسائلة فى المنزل والمدرسة والقرية على حد سواء .

وحياة الريف كئيبة موحشة ، وأهل الريف لا يعرفون الفرح والمرح إلا عندما يحصل قران أو ختان أو ما شابه ذلك . وهذا الفرح لا يعادل الحزن والكآبة التى تسيطر على العائلة إثر وفاة أو إغتراب . والألعاب والاجتماعات لا تكون جزءا من حياة المجتمع . وأعمال الفرح واللهو كثيراً ما ينظر إليها بعين الحذر والقلق . وأعيادنا ما هى إلا أعياد أكل وتخمة . والفلاح المصرى لديه وقت فراغ طويل فهو لا يعمل أكثر من ١٥٠ - ١٨٠ يوما فى السنة . لهذا كان على الجمعية التعاونية ايجاد بعض الأعمال التى يتدرب عليها الأهالى فى أوقات فراغهم لتزيد من دخلهم ، كما يجب عليها أن تزود القرى ببعض وسائل التسلية والتثقيف التالية :

١ — اقتناء جهاز راديو .

٢ — الاستفادة من المسارح الشعبية والسينما المتنقلة .

٣ — تنظيم النشاط الرياضى وتخصيص إحدى الساحات التى تصلح لكى يمارس فيها شبان القرية نشاطهم الرياضى بواسطة مدرب .

٤ — نشر الصناعات الريفية كالسجاد والاكلمة والنسج والحصير والاسبته والدواسات وتعليم البنات التفصيل وأشغال الأبرة .

٥ — انشاء الأندية الريفية التى تحتوى على صالة لعقد الاجتماعات ، وغرفة لعيادة الطبيب ، ومكتب لمكافحة الأمية أو لتحفيظ القرآن ، وغرفة للمكتب ،

وغرفة ملحقة بالساحة المجاورة للنادى تحفظ فيها الأدوات والملابس الرياضية ، وغرفة لبعض أدوات الصناعات اليدوية ، وحمامات ودورة مياه .

خامساً — العنصر النسوى :

يجب ألا تهمل الجمعية التعاونية العنصر النسوى فى تأدية الخدمات ، وفى النهوض بالريف ، ذلك لأن المرأة فضلا عن أنها تمثل نصف مجموعة المواطنين فهى التى تكيف الأسرة وتربى الأطفال ، وفى تعهدها وزيادة ثقافتها الاجتماعية وإدراكها السليم مايحقق تقدم الأجيال المقبلة . وفى إهمالها مايكاد يقضى على الفائدة المنشودة من تعهد الرجال وتنمية وعيهم الاجتماعى ، يضاف إلى هذا أن المرأة هى التى تضطلع بالأعمال المنزلية المتكررة فى كل يوم ، ويترتب على طريقة أدائها رفع شأن الأسرة أو هبوطه ، فسواء أكان من ناحية رعاية الأطفال أو نظافة المسكن والمأكل أو صيانة الملابس أو غير هذا من التفاصيل التى تتكون منها حياة الأسرة ، لايمكن إصلاح هذه النواحى وهى على بساطتها وتواضعها جوهرية وأساسية إلا عن طريق المرأة . ولن يجدى فى شىء الاتصال بالرجال لإرشادهم وإقناعهم وتوجيههم فى كل هذا . وواضح إذن أنه لابد من أن تقوم المرأة بدور مهم وأساسى فى إرشاد أختها بالقرية وتوجيهها إلى مايرفع مستوى أسرتها .

والمرأة من جهة أخرى أقدر على الخدمة والإرشاد فى ميادين كثيرة ، وذلك لعدة خصائص فيها يجب تنميتها واستخدامها كالصبر على التفاصيل والجزئيات وعدم النفور من أعمال قد تبدو تافهة فى عين الرجل ، والتحبب إلى الناس ، والتقرب إليهم . ولهذه الخصائص أهميتها فى الرعاية الصحية والإرشاد الاجتماعى على السواء .

سادساً — أعمال البر والإحسان وبرامج الضمان الاجتماعى :

إذا نظرنا إلى ماتهدف إليه النظم التعاونية اتضح لنا أنها تحقق الكثير من أهداف نظام الضمان الاجتماعى بقدر طاقتها وموادها ووسائلها ، وتقتضى أحكام هذه الجمعيات فى سائر البلدان تخصيص جزء من أرباحها كل عام لتحقيق هذه الأهداف ، وبين أعمالها الاجتماعية معالجة المرضى وتوزيع الأدوية وتأسيس

الوحدات العلاجية والمتنقلة فى مناطق أعمالها ، واستخدام الأطباء والزائرات الصحيات . وتقوم الجمعيات فى الهند بتوزيع الكينين ، وفى يوغوسلافيا وأمريكا بمعالجة المرضى وتوزيع الأدوية عليهم ، وتجرى العمليات الجراحية مع صرف نفقات العلاج وتعويض مايفقده العضو من مرتب أثناء مدة العلاج ، كما تقوم الجمعيات التعاونية متحدة بعضها مع بعض بإنشاء المصحات لأعضائها وترتيب المعاشات لعمالها فى حالة الشيخوخة والعجز والوفاة ، وتقوم كذلك بمعاونة المعوزين ودفن الموتى وتحسين المرافق العامة ، كما تعمل على رفع مستوى المساكن بإرشاد أعضائها وتساعدهم فى إقامة المساكن الصالحة للسكنى ، وترشد الأهالى إلى فصل المنازل عن الحظائر . والجمعيات فى المحيط الزراعى تساعد على تطبيق نظام الضمان الاجتماعى ، إذ تستطيع جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن المستحقين والقيام بتوزيع الإعانات عليهم ، وهذا يخفف كثيراً من أعمال الحكومة .

وخلاصة ما سبق أن الجمعية التعاونية ينبغى أن تمد يدها إلى مساعدة الأرامل ذوات الأولاد التى فقدن عائلهن الذى لم يترك لهن شيئاً ، كما تساعد الأيتام والعاجزين عجزا كليا أو جزئيا ، والمرضى والمهجورات من أزواجهن أو بسبب سجن أزواجهن فى جريمة خوفا من انحرافهن ، والفقيرات من الحوامل والمرضعات والمنكوبين فى أموالهم بسبب حريق أو هدم منزل أو فيضان ، أو فقد ماشية ، وكذلك تقوم بمقاومة الحفاء بين تلاميذ المدرسة ، وبدفع ثمن النعال للمعوزين منهم .

سابعاً — الصلح والتحكيم :

« إن (١) أغلب المنازعات فى الريف ترجع إلى الفوارق الشاسعة فى القرية ، فكثيرا ما تقوم المعارك بين القرى المتجاورة لمجرد الاعتزاز بالانتساب إليها وإن كان السبب المباشر غير هذا ، كأن يكون فى الأصل نزاعا بين فردين أو جماعتين من القريتين المتنازعتين فتهب كل منهما للذود عن كرامتها لا لمجرد حماية أحد طرفى النزاع والتحيز له ، كما ترجع إلى الفوارق الاقتصادية والسياسية

(١) الدكتور منير الزلاقى : معالم رئيسية فى المنوال المجتمعى الريفى المصرى ، سنة ١٩٥٦

والاجتماعية والعنصرية ، وأحياناً الدينية . وأغلب المنازعات الهامة من النوع العائلى الذى يقوم التنازع فيه بين عائلتين مثلا ، ومرد هذا إلى أن الحياة الريفية تشتد فيها الروابط بين مجموعة الأسر التى تتكون منها العشيرة . ولمتانة هذه الروابط محاسن كثيرة من غير شك ، ولكن لها أيضا عيوبا ، فإنها كثيرا ما تؤدى إلى التنافس والتنازع والخصومة بين الأفراد أو بين الأسر أو بين العشائر ، لأن الرباط العائلى وان كان يوثق العلاقة بين أفراد الأسرة ، وبينها وبين الأسر الموالية لها فإنه يشعل لهيب التنازع بين أفراد الأسر ، أو العشائر المتنابذة .ومما يزيد مثل هذا الاشتعال سوءاً حالات الحنق التى تسود الحياة البسيطة . والنزاع العائلى فى الريف ليس إلا نوعا شديد التطرف من أنواع النزاع ، بل هو نزاع مسلح فى أغلب الأحوال ، وكثيرا ما يؤدى إلى معارك دموية هدفها اقصاء الطرف الآخر للنزاع بعد تحميله عدة خسائر فى الأرواح . والمنازعات العائلية قد تختفى جيلاً أو أجيالا وتنسى أسبابها ، ولكنها لا تلبث أن تعود مرة أخرى ومرات بعنف وقوة كما يثور البركان .

ولهذا فدور الجمعية التعاونية هو العمل على فض المنازعات والعمل على إزالة أسبابها حتى لا تؤدى إلى ارتكاب الجرائم .

ثامناً : مقاومة الحرائق :

يمكن أن تتكون فرق من شباب القرية الأشداء للقيام بهذه الخدمة الجليلة ، وتعمل الجمعية على توفير الوسائل وإيجاد معدات الإطفاء .

تاسعاً : علاج المواشى :

تتفق الجمعية مع طبيب بيطرى لزيارة القرية للقيام بعلاج المواشى وحقنها ضد الأمراض المتفشية كالطاعون والتسمم الدموى .

هذا وقد استعرض موضوع الخدمات الاجتماعية فى حلقة الدراسات الاجتماعية وانتهى عرضه بالتوصيات الآتية :

١ — أن تبدأ الجمعيات التعاونية فى عملها الاجتماعى باختيار المشروعات السهلة التطبيق .

٣ — أن تستغل الجمعيات القواعد والمبادىء الديمقراطية الاجتماعية التى يقوم عليها النظام التعاونى لكى تنبت فى الأعضاء روح المساواة والتضحية فى سبيل المجموع والاعتماد على النفس وتبادل المعونة والعمل على خدمة المصلحة العامة ، واحترام رأى الآخرين وتدريبهم على ممارسة حقوقهم فى جمعيتهم لكى يصبحوا مواطنين صالحين .

٣ — ألا تقوم الجمعيات بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية فى القرية ، بل تشرك الأعضاء فى العمل ليشعروا بأنهم يقومون بأنفسهم على خدمة المجتمع .

٤ — أن تمهد الجمعية لكل عمل اجتماعى فى القرية بالدعاية اللازمة بين الأعضاء وغيرهم من أفراد القرية لإيجاد روح الاهتمام والمساعدة فى التنفيذ .

٥ — وعلى هذه الأسس يصبح فى إمكان الجمعيات التعاونية القيام بالأعمال الآتية :

مكافحة الأمية — نشر المعرفة لمقاومة الخرافات السائدة فى الريف — حث الأعضاء على تجنب التبذير فى المآدب والحفلات بأنواعها — العناية بشئون المياه — فض الخلافات والمنازعات المحلية — القيام بالإصلاحات الصحية — تنظيم أوقات الفراغ للاستفادة منها — الاهتمام بتربية النشء الجديد — العمل على إحياء الأعياد والمهرجانات فى القرى — القيام بالأعمال العمرانية — السعى لتقرير كرامة الفلاح وتقوية عزة النفس فيه .

مراجع البحث

١ — الأستاذ أحمد زكى الإمام : التعاون الاستهلاكى « ١٩٥٥ » الاتحاد التعاونى بميت غمر

٢ — « « « « : التعاون الزراعى « ١٩٥٤ » الاتحاد التعاونى بميت غمر

٣ — الدكتور جابر جاد عبد الرحمن : اقتصاديات التعاون « الجزء الأول » ١٩٥٦ مكتبة النهضة المصرية

٤ — الدكتور رياض الغنيمى : الإصلاح الريفى فى مصر ، ١٩٥٧
٥ — الأستاذ سيد المنشاوى : محاضرات التعاون بجامعة شمس
٦ — « سيد مرعى : الإصلاح الزراعى فى مصر ، ١٩٥٧
٧ — « عبد اللطيف عامر : الجمعيات والإصلاح الاجتماعى فى الريف المصرى : ١٩٥١
٨ — الدكتور على فؤاد : محاضرات عن النهوض بالمجتمع الريفى، ١٩٥٧
٩ — مكتب العمل الدولى بجنيف : أهدافه ومزاياه وخدماته للفرد والمجتمع ١٩٥٦
١٠ — الأستاذ محمد عبد الوهاب عزت وآخرون : مشاكل الأرض الزراعية لدول الشرق الأوسط
١١ — السير مالكولم وارلنج الخبير التعاونى ورئيس مؤسسة هوراس بلانكيت : بكلية الزراعة سنة ١٩٥٠
١٢ — الدكتور محمد منير الزلاقى : معالم رئيسية فى المنوال المجتمعى الريفى المصرى ، جامعة الاسكندرية ١٩٥٦
١٣ — هيئة الأمم المتحدة : استعراض دولى لبرامج النهوض الاجتماعى ١٩٥٦
١٤ — هيئة الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية : حلقة الدراسات الاجتماعية الدورة الثانية ١٩٥٠
١٥ — مصلحة التعاون : الجمعيات التعاونية والخدمات الاجتماعية ١٩٥١
١٦ — مجلة التعاون
١٧ — نشرات الإصلاح الزراعى المبينة بعد :
مصر اليوم فبراير سنة ١٩٥٦
التعاون الجديد فى مصر « « ١٩٥٦
الإصلاح الزراعى فى الشرقية
تعاونوا مع الإصلاح الزراعى
١٨ — احصائيات وزارة الشئون الاجتماعية